

الواقع العربي وشروط إقامة مجتمع المعرفة
Arab reality and the condition of knowledge society

أ / يموتن علجية *

تاريخ النشر: 2019/09/29	تاريخ القبول: 2019/06/17	تاريخ الإرسال: 2019/02/18
ملخص: تعالج هذه الدراسة إشكالية مهمة في العالم العربي اليوم وهي إشكالية بناء مجتمع المعرفة . وسنحاول الوقوف عند الجهود المبذولة من قبل المفكرين العرب المعاصرين والتي تستهدف تشخيص الواقع العربي المتأزم.. ووضع الحلول لمعالجة مشكلاته ومواجهة تحدياته، خاصة تلك التحديات التي تواجه التحول العربي نحو مجتمع المعرفة، أي كيفية ابتكار المعرفة وإنتاجها ونشرها وتوظيفها بمهارة وكفاءة دقيقة في جميع المجالات كالاقتصاد والاجتماع والسياسة وحياة الأفراد بصفة عامة الكلمات المفتاحية: المعرفة؛ مجتمع المعرفة ؛ الأزمة ؛ التخلف ؛ التقدم.		
Summary : This study treats a very important problematic in Arab world today, which is the building a knowledge society. We will try to detect the efforts of Arab thinkers who aim to develop solutions to get out of underdevelopment and enter the knowledge society. Is to created knowledge and be consistence in its production and use with skill. And efficiency of minutes in all community activity such as economics. Politics and sociology and the lives of individuals in general.		
Keywords : the knowledge. the knowledge society .the progress. the underdevelopment . the crisis		

* يموتن علجية .أستاذ محاضر أ. جامعة وهران 2. الفكر العربي الحديث والمعاصر yamoutenm@gmail.com

يعاني الفكر العربي المعاصر أزمة حالت دون تحقيق النهوض الحضاري، ودخولنا عالم التقدم، والخروج من دائرة التخلف. ومنذ مطلع عصر النهضة في منتصف القرن التاسع عشر وحتى دخولنا القرن الحادي وعشرين - عصر التحول نحو مجتمع المعرفة- بذل المفكرين العرب جهودا كبيرة في الكشف عن أسباب تخلفنا الحضاري، والبحث عن السبل لتجاوز التخلف وولوج عالم التقدم والحضارة، فكان سؤال النهضة الكبير، السؤال الذي عبر عنه شكيب أرسلان: لماذا تخلفنا وتقدم غيرنا؟

وسنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف عند الجهود المبذولة من قبل المفكرين العرب والتي تستهدف تشخيص الواقع العربي المتأزم، ووضع الحلول لمعالجة مشكلاته ومواجهة تحدياته، خاصة تلك التحديات التي تواجه التحول العربي نحو مجتمع المعرفة، وتشديد مجتمع المعرفة العربي الحديث، مجتمع يقوم على إنتاج المعرفة ونشرها، ومن ثم توظيفها للإفادة منها في مجالات الحياة كافة

1. من المعرفة إلى مجتمع المعرفة

تحمل مفردة المعرفة في التراث اللغوي والثقافي العربيين عدة أوجه وتحيل إلى أكثر من دلالة، " فالمعرفة هي نقيض الجهل، حيث يطلق اسم العارف على من يتيقن عملا يقوم به، وعندما تبلورت اختصاصات معرفية عديدة في الفكر الإسلامي في العصور الوسطى أصبح العارف محصل المعرفة وحاملها يشير إلى المختص في دقائق المعلومات في مجال معرفي بعينه"¹

ومع تطور الفكر العربي ونتيجة تفاعله مع الفكر الغربي أصبحت مفردة المعرفة تحيل إلى "الإنتاج العقلي والفلسفي والبحث في مختلف العلوم والنظريات"²

وفي الآونة الأخيرة كثر الحديث في سائر الإعلام المختلفة وفي تقارير منظمات العالمية خاصة منها المتعلقة بالتنمية البشرية؛ عن "مجتمع المعرفة" والذي يقصد به حسب ما جاء في تقرير اليونسكو "المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع المجالات: النشاط المجتمعي، الاقتصاد والمجتمع المدني و السياسة والحياة الخاصة، وصولا إلى ترقية الحالة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية الإنسانية"³

¹ تقرير المعرفة العربي 2009، شركة دار الغرير الإمارات العربية المتحدة، ص 26

² المرجع نفسه ص 27

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، ص 39.40

وقد ظهر مفهوم مجتمع المعرفة لأول مرة في منتصف عقد الستينات من القرن الماضي، وقدم العديد أبرز هذه الجهود النظرية التي قدمها الباحث نيكوستر، وهي نظرية خاصة بالسمات العامة لمجتمع المعرفة وتركز على الوظائف و الأدوار المعرفية على أساس أن المعرفة تمثل منتجا جديدا يمكن أن يحل محل رأس المال حيث أنها تعبر عن عناصر الإنتاج غير التقليدية¹

تعد المعرفة في مجتمع المعرفة المحرك الأول للتنمية ومصدرا القوة للدول المتفوقة في إنتاجها. ومجالا للتنافس الدولي ومن ثمة فإن امتلاك ناصيتها يؤهل أصحابها لبطس نفوذهم وقوتهم وسيطرتهم السياسية والاجتماعية والثقافية على غيرهم. ورغم التطور الملحوظ في بناء مجتمع المعرفة عالميا، إلا أن مجتمعاتنا العربية مازالت تواجه تحديات جمة، تقلل من فرص الإسهام في بناء مجتمع المعرفة. وتنعكس هذه التحديات على مؤسسات توليد وإنتاج المعرفة العلمية القابلة للتطبيق، الأمر الذي يقلل من فاعلية أدائها في تنشيط دورة المعرفة، ومن ثم ضعف قدرتها على الإسهام في إنجاز أهداف خطط التنمية الوطنية²

إن مجتمعاتنا وبسبب التخلف الموروث عن عهود الاستعمار، وعجز المشاريع الفكرية منذ القرن التاسع عشر إلى يومنا في تحقيق النهوض المنشود والخروج من دائرة التخلف، بالإضافة إلى قلة الاستثمار العلمي في البحث وربطه بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ لم تتمكن بعد من دخول مجتمع المعرفة

2 أزمة الفكر والواقع العربي وتحديات التحول العربي نحو مجتمع المعرفة:

إذا أردنا تعقب بدايات خطاب الأزمة في الفكر العربي فيمكن أن نعد كتاب قسطنطين زريق (معنى النكبة) الذي أعقب هزيمة العرب عام 1948 أول كتاب التفت إلى ضرورة تشخيص الهزيمة، والبحث عن أسبابها الاجتماعية والسياسية والحضارية. ومنذ ذلك الحين والعرب يتحدثون عن الأزمة، وهو ما يعكس حالة التردّي التي تعيشها المجتمعات العربية، والشعور بالإحباط المهيمن على الوعي العربي. ومنذ ندوة الكويت عام 1984 كان عنوانها (أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي) والمثقف العربي يعالج الأزمة، ويحاول صياغة الحلول للخروج منها. لقد ساد الحديث عن الأزمة منذ التسعينيات من القرن الماضي بصورة لا سابق لها، حتى بات مصطلح الأزمة من المفردات الأكثر تكرارًا في الأدبيات الفكرية العربية وفي وسائل الإعلام، فهناك أزمة سكانية، أزمة غذاء، أزمة في الواقع العربي، أزمة في الثقافة العربية، أزمة في الهوية، أزمة في الديمقراطية... وهو ما يعكس الحالة النفسية الصعبة التي يمر بها الواقع العربي، حيث تسيطر مشاعر اليأس والإخفاق على المثقف وعلى الجمهور على السواء.

¹ منصور الختلان مجتمع المعرفة (مفهوم، خصائصه، أبعاده، و متطلبات بنائه) www.faculty.psau.edu.sa يوم 2019/01/21

² لطفي كمال عزاز. آفاق وإمكانات استخدام نظم المعلومات والنشر الإلكتروني ضمن كتاب "مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً"، منشورات جامعة السلطان قابوس، مسقط، 2007، المجلد الثاني ص 230

وفي واقع الأمر، إن الأزمة التي يمر بها العالم العربي أزمة شاملة، لا تمس الفكر فقط بل لها جذور في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فإشكالية التخلف الفكري لا تنفصل عن إشكالية تخلف البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

نتيجة الوضع المتأزم الذي أضحت تحي في ظله المجتمعات العربية برزت في الفكر العربي المعاصر ثلاث مقاربات، ركزت المقاربة الأولى على نقد المجتمع، وركزت المقاربة الثانية على نقد الدولة، بينما ركزت المقاربة الثالثة على نقد الفكر.

أولاً: على مستوى المجتمع

حاول العديد من الباحثين العرب مقارنة الأزمة التي يمر بها العالم العربي من خلال تحليل ونقد المجتمع العربي، وإبراز بنيته الاجتماعية والاقتصادية، ومنهم هشام شرابي الذي يصف بنية المجتمع العربي بالبنية الأبوية، حيث يخضع الفرد إلى السلطة والإرادة الواحدة، والتي تجد نموذجها البنيوي وأصلها التاريخي في سلطة الأب داخل العائلة، ويرى شرابي أن هذا المجتمع الأبوي وإن لم يكن تقليدياً بكل معنى الكلمة، فإنه لم يتوصل إلى تحقيق الحداثة بمعناها الأصلي، بل هي حادثة مزيفة لا تمس من البنية الأبوية إلا مظاهرها الخارجية، فالمجتمع العربي مجتمع متضارب تحكمه التناقضات على صعيد الفكر والممارسة، فهو مثلاً حين يحلم بالوحدة يمارس التشرذم، وحين ينادي بحقوق الإنسان يمارس القمع والإكراه¹

وإلى الرأي نفسه يذهب حليم بركات في تحليله للمجتمع العربي، حيث يرى أنه يتصف تقليدياً بالأبوية والنزوع إلى الاستبداد على مختلف المستويات: على مستوى أنظمة الحكم، ومؤسسات التربية، والعمل، ... ويرى أنه يقوم على بنية إنتاجية تجارية، زراعية مع ظهور نظام ريعي في بعض البلدان المنتجة للنفط، وأنه يعاني رسوخ بنية طبقية هرمية، حيث تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد على حساب الطبقة الوسطى والقاعدة التي تشكل فيها الأغلبية، كما يتصف بالتقليدية الاجتماعية حيث تتعدد الانتماءات والعصبية القبلية والطائفية والعرقية والجهوية. ورغم هذا التعدد فإن المجتمع العربي يميل إلى التكامل في بنيته الثقافية²

ويجمع الباحثون في تحليلهم للمجتمع العربي على تبعيته للرأسمالية العالمية، وذلك راجع إلى تبعية البرجوازية المهيمنة في المجتمع العربي، ويحدد لنا برقواوي هذه البرجوازية وهي على رأس السلطة الوليدة

¹ هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1990، ص93
² حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000. (انظر الفصل الأول: مقدمة لدراسة المجتمع العربي).

بعد الاستقلال، حيث سعت إلى خلق دولة على غرار النمط الأوروبي، فاستعارت النموذج الغربي في كل شيء، استعارت النظام السياسي الديمقراطي لتطبيقه في مجتمع لم يخض أي صراع من أجلها¹

ونمت هذه البرجوازية المزعومة، وأصبحت تشير إلى شرائح متنوعة في المجتمع العربي، تختلف في طرق ثرائها وعلاقاتها بالإنتاج، ففي الجزائر وبعد سيطرة الدولة على العملية الاقتصادية نشأت فئات اجتماعية استغلت وضعها الوظيفي، عن طريق الرشاوى وكومسيونات من الشركات الأجنبية المصدرة، وفي مصر تكونت طبقة ثرية من خليط معقد من قيادة الجهاز الإداري والعسكري، والبرجوازية الطفيلية الهامشية، والبرجوازية الوطنية، والبرجوازية العقارية، أما الدول النفطية فقد نشأت البرجوازية فيها ثمرة لريع النفط.²

إن التبعية الاقتصادية وفشل دول العالم العربي في بناء اقتصاد مستقل، بعد حصولها على الاستقلال لأن الخطط التي رسمتها " لم تكن ذات توجهات تنموية حقيقية، بل كانت تجميع لبرامج متباينة، ركزت على النواحي الصناعية، واعتماد مبدأي الربح والخسارة أساسين لفلسفة الاقتصاد العربي. تلك الفلسفة التي تجلت بالديون الثقيلة، فقد زادت معدلات الديون منذ نهاية السبعينات وحتى الآن حيث وصل حجم الديون الخارجية العربية حوالي 155.67 بليون دولار عام 1994، وصل إلى 188 مليار دولار عام 2003 مقارنة ب 72.7 بليون دولار عام 1984 ، ولقد بلغ خدمة الديون في بعض الدول العربية نسبا مرتفعة مما حدا بهذه الدول إلى محاولة جدولة ديونها مما يعكس الاضطراب الواضح في مدفوعات الدول العربية الخارجية.³

ويشير آخرون إلى ضعف العلاقات الاقتصادية العربية: فقد وصلت من الضعف إلى الحد الذي يلغي أن يكون مشروعاً أو حتى التفكير به في المستقبل بين الدول العربية من خلال المدخل الاقتصادي. فكل تلك المشاريع القائمة باهتة لا تنطلق من المشروع التوحيدي، بل من آفاق قطرية أو جغرافية أو اقتصادية ضيقة، كما أن مجمل الدعوات التي تنصب على إقامة المشاريع الاقتصادية الكبرى في العالم العربية - أسوة بأوروبا - لم تلق أذاناً صاغية، لا من النظام السياسي العربي ، ولا من الجامعة العربية، ولا من رجال الاقتصاد والمال العرب بصفة خاصة، الأمر الذي أضعف القدرة العربية على المواجهة، وغياها على

¹ أحمد برقايوي العرب بين الأيديولوجيا والتاريخ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 1995، 15

² أحمد برقايوي: الثقافة العربية المعاصرة: الهوية والاختلاف (مقال ضمن كتاب المسألة الثقافية في العالم العربي الإسلامي)، دار الفكر، ط1، 1998، 105، 107

³ اسماعيل بوقنور، التخلف السياسي في الدول العربية المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد التاسع / جوان، الجزائر 2013 ص 27

المسرح الإقليمي، والدولي، لغياب أبسط صور الوحدة العربية، وهي السوق العربية المشتركة، التي لم تر النور إلى اللحظة، بوصفها أبسط صيغ القرار العربي في حل مشكلاتها المتواصلة¹.

وفي إطار تشريح البنية المجتمعية العربية، فقد أشار تقرير التنمية الإنسانية 2003 ، إلى أن الثروة النفطية في بعض البلدان العربية ذات تأثير سلبي على منظومة القيم، والحوافز الاجتماعية، التي كان يمكن أن تؤازر، وتسند الإبداع واكتساب ونشر المعرفة. فخلال الفترة الماضية من انتشار القيم السلبية، أضعفت مقومات الإبداع، وأفرغت المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني. فقد ضاعت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمثقف. وباتت القيمة الاجتماعية العليا للثراء والمال بغض النظر عن الوسائل المؤدية إليهما. وحلت الرغبة في الامتلاك والملكية محل المعرفة والعلم. كما فقدت المرحلة الراهنة قيمة نمط الوجود الذي يتميز بالاستقلالية، والحرية، وحضور العقل النقدي، والنشاط الإيجابي الفاعل، الذي يسهم في اكتساب المعرفة ونشرها وإنتاجها أيضاً. وعلى جانب آخر فقد ساهم القمع والتمهيش، إلى حد ما في قتل الرغبة في العمل نلاحظ سيادة الشعور باللامبالاة، والاكتئاب السياسي والاجتماعي. ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المشاركة والمساهمة في إحداث التغيير المنشود في المجتمع العربي².

ثانياً: على مستوى الدولة:

يتفق العديد من الباحثين على تحميل الدولة مسؤولية الأزمة التي تواجهها المجتمعات العربية، بعد عجزها عن تحقيق المطالب التي وعدت بها من ديمقراطية وتنمية وحرية. ويعمل البعض على إبراز الطبع التسلطي للدولة العربية ودوره في الأزمة، ومنهم خلدون حسن النقيب وبرهان غليون. وفيما يخص خلدون حسن النقيب فإنه يركز على مرحلة استيلاء العسكر عن طريق الانقلابات على الحكم، والقضاء على التجربة الليبرالية، والتي كان من نتائجها احتكار الدولة للسلطة ومصادر القوة في المجتمع، وتفرغ القضايا الحيوية ومعضلات التنمية من محتواها السياسي. فمنذ النصف الأول من الستينيات نجح الإرهاب المنظم للدولة ومأسسة العنف في إبعاد المعارضة، وقصر المساهمة في السياسة على المؤيدين والموالين، من التكنوقراط والمنتفعين بالسلطة، وبهذا قضت الدولة بوعي أو بدون وعي على الأسس المادية لمؤسسات

¹ عبد الله محمد الفلاحي مشهد الفكر الفلسفي العربي المعاصر بين جدلية النهضة والحداثة ومتغير مجتمع المعرفة وتحدياته الراهنة ضمن كتاب "مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً"، منشورات جامعة السلطان قابوس ،

مسقط ، 2007، المجلد الثاني ، ص 9

² تقرير التنمية الإنسانية، 2003

المجتمع المدني (الأحزاب السياسية، النقابات المهنية، وسائل الإعلام) وأتاحت المجال لعودة التنظيمات المختلفة (ما قبل الرأسمالية) كالقبلية والطائفية والإقليمية للظهور كتنظيمات بديلة.¹

أما برهان غليون ومن خلال مفهوم الدولة التحديثية بوصفها دولة المركزية الشديدة والسلطة المطلقة والبيروقراطية، فيحاول إثبات أن الأزمة التي تعيشها المجتمعات العربية اليوم تكاد تتركز كلياً على إشكالية الدولة. فالدولة التحديثية ومهدف استدراك التأخر التاريخي وتحقيق الاندماج في الحضارة والتاريخ عملت على استيعاب عناصر الحداثة، ولكنها قادت باسم التقدم والعقلانية والحرية والوطنية إلى عكس أهدافها، فهي لم تتردد في تجاوز مفاهيم الحداثة إذا اقتضت مصالحها ذلك، وهذا ما يسميه برهان غليون ما تحت الحداثة أو حثالة الحداثة.

ويرى برهان غليون أن الدولة التحديثية الوطنية، سقطت ضحية تصور لها للدولة التحديثية ذاتها. فهذه الدولة التي فرضت نفسها على المجتمع في سبيل دفعه نحو الاندماج في الحضارة والتاريخ، عملت على استبعاد هذا المجتمع كلياً، فأزمة الدولة التحديثية كما يرى برهان غليون ليست في الاستبعاد والقمع بقدر ما هي في القطيعة بين المجتمع والدولة. فالأزمة السياسية والاجتماعية التي نعيشها اليوم هي نتيجة هذا الشرخ الاجتماعي بين المجتمع والدولة، حيث لم تعد هذه الأخيرة تعبر عن المجتمع، بل أصبحت تشكل مجتمعا نقيضاً قائماً بذاته، له منطق ومصلحه وأهدافه.²

ويتفق الباحثين على أن غياب الديمقراطية في العالم العربي أدى إلى إضعاف مؤسسات المجتمع المدني، والعكس صحيح ذلك أن وجود ديمقراطية شرطاً أساسياً لنمو المجتمع المدني، كما أن المجتمع المدني يعد ركيزة أساسية لوجود الديمقراطية، المجتمع المدني، ويشخص سمير أمين حال الديمقراطية في الوطن العربي حين يرى الحكومات العربية وقد اعترفت بالحقوق السياسية للمواطنين، ولكنه ظل اعترافاً شكلياً لم يعمل به، فالأحزاب والنقابات والجمعيات واتحادات الطلبة وغيرها كلها موجودة في الوطن العربي وتقودها في العادة نخب ثقافية عربية، فالدولة العربية وسعت كثيراً من نفوذها وقوتها مما جعلها دولة مركزية وشمولية، ووضعت العراقيل المتعددة أمام قدرة المجتمع المدني وفعاليتها من خلال القيود القانونية والإدارية التي تكبله بها.³

إن الحريات بأشكالها المختلفة تعد أبرز سمة من سمات البيئات المحفزة للمعرفة. لمنظمات المجتمع المدني ومؤسساته دوراً كبيراً لا ينكر في الإسهام في التمهيد و تيسير الطريق نحو المجتمع المعرفي .

¹ انظر خلدون حسن النقيب: الدولة التسلطية في المشرق العربي (دراسة بنائية مقارنة)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1999.

² انظر برهان غليون المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1993.

³ إسماعيل بوقنور، المرجع نفسه، ص26.

إن أزمة العالم العربي لا تكمن كلياً في النظام السياسي، أو في بنية المجتمع العربي، بل لها جذور في نظام الفكر وطرق التفكير ومنظومات القيم، فأزمة البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لا تنفصل عن أزمة الفكر، ذلك أن الفكر يتشكل في إطار جدي مع الواقع المعيش، فالفكر من حيث كونه إنتاجاً ثقافياً هو انعكاس للواقع. ومن الذين اهتموا بالبحث في أزمة الفكر العربي فؤاد زكريا، الذي يرى أن أفضل الوسائل لفهم الأزمة هو البحث في تلك الصلة الفريدة بين الماضي والحاضر في الثقافة العربية، حيث يرى أن نظرتنا للاتارخية للماضي هي المسؤولية عن التخلف الفكري الذي يعاني منه العالم العربي، وعن ذلك التخبط والاضطراب الثقافي الذي يظهر أوضح ما يكون في الطرق التي تعالج بها مشكلة موقفنا من التراث، ودوره في حياتنا الحاضرة، أو مشكلة الأصالة والمعاصرة

كما يشيع تسميتها، فهذه النظرة لا تضع الماضي في سياقه الفعلي بوصفه مرحلة تلاشت في المراحل اللاحقة وتم تجاوزها بالتدرج حتى وصلنا إلى الحاضر، بل تنظر إليه بوصفه قوة مستقلة عن الحاضر منافسة له. ويحاول فؤاد زكريا إثبات أن الطريقة التي طرحت بها مشكلة التراث سواء أكان من جانب أنصاره أم من جانب خصومه غير سليمة، فخصومه يتهمون بأنه حافل بالعناصر اللاعقلية وبلاستبداد، وأن هذه العناصر هي المسؤولية عن تخلفنا، بينما يرى أنصاره أن سبب تخلفنا هو عدم التزامنا بتراثنا، وكلاهما في نظر فؤاد زكريا مغترب، من ينكر التراث مغترب مكانياً فهو رافض للتراث، مرتبط إلى حد مفرط بثقافة معاصرة تنتهي إلى مجتمع غريب عن لمجمعه، ومن يتمسك بالتراث مغترب زمانياً، يتعلق بعصر تفصله عن أجيالاً عديدة.¹

إن طرق تفكيرنا التي ما زالت تقليدية ساهمت في انحسار الإبداع في العالم العربي، فالأداء الإبداعي العربي يظل نقطة الضعف الأبرز في المشهد المعرفي العربي الراهن. بالإضافة إلى تدني نسبة ما تنفقه الدول العربية على البحث العلمي " فإن تدني نسبة ما تنفقه الدول العربية على البحث والتطوير يؤثر سلباً على الأداء الإبداعي العربي كماً وكيفاً، حيث لا يتعدى معدل الإنفاق على البحث العلمي في معظم الدول العربية 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتمد في مجمله على التمويل الحكومي الذي يصل إلى 97%. أما الدول المتقدمة فهي تنفق حوالي 2.5% من إجمالي ناتجها المحلي للبحث والتطوير مع الإشارة إلى أن 80% يأتي من القطاع الخاص. ويبين التقرير كذلك أن معدل نصيب المواطن العربي لا يتجاوز مبلغ 10 دولارات

¹ انظر فؤاد، زكريا، التخلف الفكري وأبعاده الحضارية (مقال ضمن كتاب أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي، وقائع ندوة الكويت ما بين

7 و12 نيسان 1974) دار السياسة، ط1، الكويت، 1975.

في السنة من مجمل ما ينفق على البحث العلمي مقارنة بحصة المواطن في ماليزيا والتي تبلغ 33 دولاراً، وفي وفنلندا والتي تبلغ 1304 دولاراً¹

بالإضافة إلى استفحال الفساد الإداري داخل الحقل العلمي العربي، بأوجه متعددة، انطلاقاً من السرقات العلمية للحقوق الفكرية، وصولاً إلى المحاباة في البعثات العلمية، ومروراً بالتضخم البيروقراطي، المتوغل في مؤسسات المعرفة والتعليم في العالم العربي

ويواجه العرب في مطلع القرن الواحد والعشرين، قرن التطور المذهل لمجتمع المعرفة نتيجة الطفرات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، تحديات عديدة منها انتشار الأمية في المجتمعات العربية ذات الكثافة السكانية المرتفعة. حيث يقدر عدد الأميين في الدول العربية مجتمعة بنحو 60 مليون نسمة و تمثل النساء الأميات ثلثي هذا العدد، مما لاشك فيه أن التعليم اليوم يعد من الوسائل المساعدة على ارتفاع الإنتاجية و الزيادة في مردودية العمل، فكلما تطورت المعارف و الأدوات المعرفية، انعكس ذلك على درجة الإنتاجية، فبالرغم من أن التعليم في الوطن العربي استطاع خلال العقود الماضية تحقيق إنجازات إنسانية كبيرة لا يستهان بها، إلا أنه لا يزال متدنياً من حيث النوعية و الكيف و أدنى مستوى مما تم إنجازه في العديد من الدول التي بدأت نموها بعد كل البلدان العربية²

3. شروط تحقيق مجتمع المعرفة في العالم العربي

بناءً على ما تقدم، تبدو الحالة العربية بعيدة عن خصائص مجتمع المعرفة ، فبين مجتمع المعرفة المنشود والواقع العربي الراهن فرق شاسع، وإن الوصول إليه يتطلب جهوداً مضنية وتخطيطاً دقيقاً وذلك يتضمن :

- وضع سياسات ثقافية واستراتيجيات علمية وطنية، تسعى إلى تنويع وإغناء الأبحاث عبر الجامعات ومراكز الدراسات، والعمل على إدخال العلم إلى الحياة العامة، كثقافة للرأي العام من خلال تقليص الهوة بين النخب والمواطن، بهدف تحسين الوعي والسلوك الاجتماعي. وإطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم والانفتاح على بالثقافات الإنسانية الأخرى من خلال تشجيع و تحفيز جهود الترجمة ، و تحترم قدرات التفكير والإبداع والبحث .
- تحفيز الفكر السياسي والنظم السياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية العربية على تبني ثقافة الوحدة العربية في ممارستها النظرية والعملية (فكراً وسلوكاً) وتعزيز ودعم مقومات الوحدة العربية من خلال المشاريع العربية المشتركة في المجالات المجتمعية المختلفة، بوصفها وسيلة أمتنا

¹ تقرير المعرفة العربي 2009، شركة دار الغرير الإمارات العربية المتحدة

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

للدخول في مجتمع المعرفة المعاصر، ودعم موقف أمتنا وتعزيز دورها الفاعل في ظل التكتلات الدولية التي يشهدها العالم اليوم

- طرح أنماط جديدة من التعليم مثل التعليم عن بعد، التعليم عبر الإنترنت، التعليم بالانتساب والانتقال من النموذج التقليدي للتعليم القائم على التركيز في التعليم والدراسة خلال مدة محددة من الزمن ومقتصر على فئة عمرية معينة إلى نموذج معاصر قائم على التعليم والتدريب المستمرين للجميع ولمدى الحياة. بحيث تسهم في تنفيذه إلى جانب المؤسسات التعليمية الرسمية، المؤسسات والشركات التجارية ومراكز التدريب. وتوطين العلم في جميع النشاطات المجتمعية ووضع أهداف طموحة لسياسته و بما يسهم في قيام ذلك وتقوية ودعم التماسك والتجانس في المجتمع بحيث يؤهل أفراد المجتمع للقيام بالمهام الصعبة التي سوف تستخدم فيها المعرفة .
- تغيير اقتصادي ومؤسسي بالانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد المعرفة يمثل اقتصاد المعرفة، الذي ينظر إلى المعرفة بوصفها محرك العملية الإنتاجية، والسلعة الرئيسية فيها، فهي تلعب دورا رئيسيا في خلق الثروة غير المعتمدة على رأس المال التقليدي، ولا على المواد الخام، أو العمال، إنما تعتمد كلياً على رأس المال الفكري، ومقدار المعلومات المتوفرة لدى جهة ما (شركة، أو دولة ..الخ)، وكيفية تحويل هذه المعلومات إلى معرفة، ثم كيفية توظيف المعرفة للإفادة منها بما يخدم البعد الإنتاجي
- نهضة ثقافية وفكرية: يعمل من خلالها المثقفون العرب في الفضاء يساعد على إنتاج أفكار ومعارن توازي التحولات الاجتماعية والمتغيرات الحالية في قضايا المعرفة، الإصلاح، الحداثة، العولمة، الديمقراطية والمواطنة.

خاتمة

لقد شهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية حراكاً كبيراً على جميع المستويات من اجل بناء مجتمع المعرفة فهو الاختيار الإستراتيجي للدول وحكوماتها وشعوبها، لمواصلة الركب الحضاري، فلقد أصبح العلم ساحة تنبارى فيها الدول وقاطرة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي . لذلك يعد مجتمع المعرفة بالنسبة للعالم العربي ضرورة حتمية، للخروج من حالة التخلف وولوج عالم التقدم والحضارة ، وان كان يبدو مجتمع المعرفة العربي تطلعاً كبيراً، لكن تحقيقه ليس مستحيلاً .

المراجع

1. أحمد برقايوي العرب بين الأيديولوجيا والتاريخ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 دمشق ، 1995
2. برهان غليون :المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت. 1993
3. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت. 2000.

4. خلدون حسن النقيب ،: الدولة التسلطية في المشرق العربي (دراسة بنائية مقارنة)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1999
5. هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1990
6. مجموعة من المؤلفين المسألة الثقافية في العالم العربي الإسلامي دار الفكر، ط1، 1998،
7. مجموعة من المؤلفين مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، منشورات جامعة السلطان قابوس ، مسقط ، 2007، المجلد الثاني
8. مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد التاسع /جوان ، الجزائر 2013
9. أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي، وقائع ندوة الكويت مابين 7و12 نيسان 1974) دار السياسة، الطبعة الأولى، الكويت، 1975
10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2003 ،
11. تقرير المعرفة العربي 2009، شركة دار الغرير الإمارات العربية المتحدة
12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
13. www.faculty.psau.edu.sa